علة اولا اولا اووسطا اواخرا والصحيح ما عدى ذلك قوله
والمرتقى بكسر القاف وقوله مكارما جمع مكرمة بضم الراء تطلق على
فعل الخير كما في المصباح منصوب على المفعولية بالمرتقي او حال منه
على تقدير مضاف فيهما والتقدير على الاول ودرج مكارم وعلى الثاني
ذا مكارم وقيل غير ذلك والتقدير البيت وكم الذي استقر كالمصطفى
والمرتقي مكارما حال كونه كائنا من الاسماء معللا فعيد تقديم جائز
كما افاده المعرب قوله جميعه بالرفع توكيد للضمير المستتر في قدر وبالجر
توكيد للضمير المجرور بفي ويجوز ان يكون نائب فاعل يقدر بحذف حالا
من ضمير مسند اليه وكلام الناظم كالصريح في تقدير النكرة وهو مقيد
بغير ما لا ينصرف اما هو فيمكن رفعه النزع خلافا لمن قال يتقدير النكرة
فيه معللا بانه لا تقبل مع التقدير قوله وهو الذي قل قصرا
من القصر والحبس سمي بذلك لانه يحبس عن المد اي الفرع او عن ظهور
الاعراب قوله والشاة منقوص ايضا وسمي بذلك لنقصه لامه
للتنوين اولانه نقص منه ظهور بعض الحركات قوله ورفعه ينوي ثالث
عيرا ولا يقدر وثانيا بينوي تفننا قال الفزي واعترض بانه
لا حاجة لقوله ورفعه ينوي مع مفهوم قوله ظهر واجيب بان
الناظم قصد الرد على من قال لا حاجة لتقدير حركة الرفع والجر
في نحو قاض لامكان اظهارها كما جاء في الضرورة فهي في حكم الموجود
فكما لا تقدر الموجود لا تقدر ما في حكمه انتهى قوله كذا جرا اي الكبر
منوي وما ناب عنه كالفتحة في نحو جوار وغواش قوله الذي في
آخره الفا اي لينة فخرج المهموزة نحو الخطا قوله فخرج بالاسم
الفعل اخرج به وان كان جنسا في التعريف لان بينه وبين
فصله عموما وخصوصا وجهيا اذ الاسم يكون معربا ومبنيا والمعرب
يكون اسما وفعلا ولم يخرج الاسم في به شيئا نظرا لكونه جنسا في التعريف
قوله في رفعه بالضمة الفاء للسببية قوله [illegible] وجه علة

منه ان

العفول الثاني على
الاول وتقديم
الحال على صاحبها
وكذا هاء

قال الراغب
فيه نوع من
جهة ان القصد
الثاني منقوص

بينه ان المعلل ما اخره حرف علة وقد قيده بكونه الفا لازمة او
يآء قبلها كسرة ويقابله الصحيح فلو وجد اخره اسم اخره واو
قبلها ضمة لا دخلوه في المعتل فكونهم عنه دليل على عدم وجوده
في الأسماء اصالة تامل قوله ولم يوجد ذلك في المعرب قال
العلامة الأجهوري في بعض تعاليقه ليس في الأسماء المعربة ما حرف
اعرابه واو لازمة قبلها ضمة واحترزنا بقولنا لازمة عن الأسماء
الستة في حالة الرفع فلو كان الاسم منقولا من الفعل كيغزو ومن
كلام البجم كسمند واسم بلدة في مذهب البصريون الى قلب واوه يآء ومذهب
الكوفيين اقراره قاله المغنيهي انتهى وفي القاموس سمند وقلعة بالروم
قوله واي فعل الخ اي شرط مبتدا مضاف لقوله فعل وكان بعده تقدر
يحتمل ان تكون ثنائية وهل حينئذ ناقصة او تامة لكون الخبر تعبيرا
للاسم فكانه هو او واسطة اقوال ثلاثة ذكرها الشيخ يحيى وعلى الثاني
جرى المكودي والاشموني حيث جعلا قوله اخره منه الفجملة في محل
وخبر مضرة للضمير المستتر فيها ومحلها النصب خبر كان لانها عمدة واما
قولهم ان الجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب فهي الواقعة ففضلة قال
العلامة الشيخ يحيى والمرجح لتقدير كان انها الكون والثبوت اقرب
الى الفهم ولذلك كان متعلق الظرف المستقر كونا عاما وقولها واواو
يآء معطوفان على الف ويحتمل ان تكون تامة غير شائنة فاخر
اسمها والف خبرها ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة وقوله
جواب الشرط والفا رابطة لجواب الشرط قال الشيخ يحيى والاولى جعل
معللا منصوبا به وعرف علمية لان التعدد علم كوم معللا لا معرفة
ذاته مفيدة به وخبر المبتدا جملة الشرط وقيل هي وجملة الجواب معا وقيل
جملة الجواب فقط والمعنى اي فعل كان اخره حرفا من الأحرف المذكورة
فانه يسمى معللا قوله فالالف التوالخ الالف منصوب بمحذوف
يفسره الفعل بعده تقديره اذكر الالف ولا يقدر انو لان الالف

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)